المحاضرة الرابعة

العلوم الإنسانية بين الاعتراض على قيامها والاعتراف بصعوبتها

1-الاعتراضات على قيام العلوم الاجتماعية وتجاوز هذه الاعتراضات

2-الموضوعية في العلوم الإنسانية

.....

1-الاعتراضات على قيام العلوم الاجتماعية وتجاوز هذه الاعتراضات

ثمة اعتراضات فلسفية وحتى من داخل العلوم الإنسانية على علمية هذه العلوم. وقد تناولت تلك الاعتراضات موضوع ومنهج العلوم الإنسانية.

من حيث الموضوع تهدف كل الاعتراضات الموجهة إلى طبيعة موضوع العلوم الإنسانية إلى أن تبين أن هذا الموضوع متعال على المعرفة العلمية، وهذا لطبيعة هذا الموضوع من جهة، ولقصور الوسائل المستخدمة لبلوغ حقيقته من جهة ثانية.

إن التساؤل العام حول الموضوع يمكن أن يتخذ الصيغة التالية: إن لم يكن الموضوع في العلوم الإنسانية هو من نفس طبيعة الموضوع في العلوم الفيزيائية، فمن الواضح أن يصبح من الضروري التساؤل عما تعنيه العلمية بالنسبة للعلوم الإنسانية ؟

إن أولى الخصائص في نظر المعترضين هي أن الموضوع المدروس ينبغي أن يكون مطابقا للموضوعات المتماثلة معه، بحيث يمكن أن نستعيض عن موضوعها بموضوع آخر مثيل له. ويمكن أن نأخذ مثالا من العلوم الفيزيائية، ففي مسألة سقوط الأجسام كل الأجسام المادية متماثلة. فقطعة الرصاص والإنسان رغم اختلافهما فإنهما من حيث كونهما جسمين يخضعان لنفس قانون السقوط. فالعلوم الفيزيائية تستعيض عن أي واحد منهما بالآخر. إن هذه العلوم إذن تفرض وجود المطابقة في الواقع بين الأجسام المادية التي تتوفر على خصائص مادية متماثلة.

ولكن هذه الخاصية تبدو غير متوفرة في العلوم الإنسانية. فالواقع الملاحظ في أي علم من هذه العلوم لا يمكن أن نستعيض عنه بغيره. إن الواقع يقدم لها في كليته وفي فرادته. فمثلا في التاريخ لا يمكن أن نستعيض بحادث تاريخي بآخر. وهذا يصدق على موضوعات العلوم الأخرى .

والاعتراض الثاني بصدد الموضوع في العلوم الإنسانية يتمثل في القول بأن حقيقة أحوال الإنسان والظواهر التي تصدر عنه تكون متصفة بصفة الاطلاق في حين أن المناهج العلمية لا يمكن أن تصل إلا إلى حقيقة ما هو نسبي. ونجد هذا الاعتراض لدى برغسون بصدد علم إنساني معين هو علم النفس. فبرغسون يعتبر أن الديمومة هي الحقيقة المطلقة. والديمومة جريان دائم ومتصل من الظواهر النفسية وعلم النفس حين يدرس هذه الأخيرة يحاول أن يقتطع من هذا التيار الذي لا يتوقف حالة نفسية معينة يفترض فيها الثبات، وهو بذلك لن يصل إلى حقيقتها مهما تكن قوة الطرق المنهجية التي قد يستخدمها.

والاعتراض على العلوم الإنسانية يتمثل في القول بفرادة الأحداث التي تدرسها وبجديتها المطلقة. هكذا فإنه من غير الممكن تكرار الحوادث الإنسانية. وحسب برغسون فإن حوادث الديمومة تتميز بالجدة والفرادة ولا يمكن تكرارها، هذا في علم النفس، والأمر سيان في التاريخ.

المميزات التي تتميز بها الظواهر الإنسانية والتي تجعلها غير قابلة لأن تكون موضوعا لمعرفة علمية أن هذه الظواهر معقدة. والتعقيد يتمثل أولا في تشابك عوامل كثيرة في تكون الظاهرة، الأمر الذي يجعل ملاحظة الظاهرة بكل العوامل الداخلة في تكوينها أمرا عسيرا، إن لم يكن مستحيلا. ويظهر التعقد الذي تتميز به الظواهر الإنسانية من جهة أخرى، في أن الظاهرة الإنسانية خاضعة لتأثير ظواهر أخرى كونية وفلكية وفيزيائية وكيميائية وبيولوجية.

أما المستوى الثالث من التعقيد فيبدو في التداخل الذي يحصل بين واقع الظاهرة والمراد دراستها والمناهج التي نتوسل بواسطتها إلى معرفة هذه الظاهرة. إن الوسائل التي نتوسل بها ملاحظة الظاهرة قد يكون لها تأثير على هذه الظاهرة. فأسئلة الإستمارةمثلا لها تأثير في توجيه الظاهرة توجيها جديدا يختلف بها عن حقيقتها.

والظواهر الإنسانية تتميز بالنسبية التاريخية، وهذا أمر يزيدها تعقيدا، فإننا قد نلاحظ حدوث ظاهرة إنسانية معينة في فترة تاريخية محددة ثم نلاحظ اختفاءها بعد ذلك في فترات تاريخية لاحقة. لذلك فإننا لا نستطيع أن نلاحظ الظاهرة بعينها حين ننطلق من فترة تاريخية لاحقة. وهذا لأن الظروف المماثلة لا تنشأ إلا في الفترة التاريخية الواحدة.

كما أن الظاهرة الإنسانية لا تخضع للتوقع الدقيق وذلك لأن الحتمية التي هي مبدأ العلم الأساسي غير ممكنة التحقق في مجال دراسة الإنسان. وما يمنع من تطبيق مبدأ الحتمية على الظواهر الإنسانية هو أن الإنسان كائن حر تصدر أفعاله عن إرادة حرة، لا عن تقيد بشروط معينة يمكن أن نرجع إليها لتفسير سلوكه.

ويتعالى الإنسان كموضوع على المعرفة العلمية لا بحريته فحسب بل بوحدته الأنطولوجية أيضا. إن الإنسان واحد والعلوم الإنسانية متعددة. فكل علم من هذه العلوم يتناول جانبا واحدا من جوانب الإنسان المتعددة.

وآخر اعتراض على علمية العلوم الإنسانية من حيث الموضوع هو التداخل بين الذات والموضوع في هذه العلوم. ويبرز هذا التداخل على صعيد الإيديولوجيا ولذلك فإن الاعتراض على قيام العلوم الإنسانية قد لا يرى فيها إلا مجموعة من النظريات الإيديولوجية التي قد تستجيب لرغبة موقف مجتمعي أو فردي معين، لكن دون أن نستطيع أن نكون تفسيرا واقعيا وحقيقيا للسلوك الإنساني.

أما من حيث المنهج فهناك اعتراضات عدة تقدم ضد علمية العلوم الإنسانية.

فأول هذه الاعتراضات يذهب إلى القول أنه حين يطبق الباحث المنهج العلمي في دراسة الموضوعات المختلفة، فإن تطبيق المنهج يكون على موضوع خارجي مستقل عن الباحث. وهذا هو الطريق الذي يضمن الموضوعية في العلوم الفلكية والفيزيائية والكيميائية. أما في العلوم الإنسانية فإن المنهج العلمي ينطبق على الإنسان نفسه، أي أن الإنسان في هذه الحالة يكون ممارسا للمنهج العلمي وموضوعا له في الوقت نفسه.

والعلوم الإنسانية تستخدم الملاحظة غير المباشرة، ولكن المعترضين يرون أن هذه الملاحظة لا تدرك الظاهرة على حقيقتها. وحتى الوسائط التي تستخدمها في دراسة الظواهر الإنسانية مثل الإستمارة تكون غير فعالة. فالكذب قد يتطرق إلى الإجابات المقدمة في أسئلة الإستمارة.

ويعترض على العلوم الإنسانية بعدم دقة فرضياتها وحيث أن للفرضية دورا مهما في العمل العلمي لأنها الأساس الذي ينطلق منه العالم للتعامل مع الظواهر تعاملا تجريبيا فإن هذا الاعتراض يعني أنه لا يمكن بصدد الظواهر الإنسانية اتباع خطوات المنهج العلمي كما هي في العلوم الأخرى. والسبب في عدم إمكانية وضع الفرضيات في العلوم الإنسانية هو أن الفرضية يجب أن تكون صادرة على ملاحظة دقيقة وشاملة للظواهر المدروسة بحيث نلاحظها في جميع مظاهرها ومن حيث جميع العوامل التي تسهم في حدوثها. غير أن تعتقد

الظاهرة الإنسانية من حيث تشابك العوامل المسهمة في حدوثها، من جهة، ومن جهة أخرى من حيث تداخل هذه العوامل مع الذات الباحثة، كل ذلك يحول دون القيام بالملاحظة الدقيقة ويمتنع عندئذ وضع فرضيات مثمرة.

كذلك لا يمكن التجريب في مجال الظواهر الإنسانية فالتجريب يقوم على إمكانية عزل الظواهر عن بعضها البعض، وعلى التكرار وهذا غير ممكن في الظواهر الإنسانية. كما لا يمكن إجراء التعميم ولا معرفة القوانين التي تحكم الظواهر الإنسانية.

وكذلك عدم قابلية الظواهر الإنسانية للقياس أي التكميم، هذا التكميم الذي بلغ بالعلوم الفيزيائية والكيميائية درجة الدقة والموضوعية. إن الظواهر الإنسانية كيفية.

وهكذا يتبين لنا أن المعترضين على علمية العلوم الإنسانية يستندون إلى حجج تتعلق بموضوع هذه العلوم وبمنهجها.

وثمة عائق إستيمولوجي يحول دون تحقق علمية العلوم الإنسانية ويتعلق الأمر بالعائق الإيديولوجي الذي كنا قد أشرنا إليه سابقا.

يذهب ماريو بونج إلى أنه فيما يتعلق بالإيديولوجية السوسيوسياسية فمن الطبيعي أن يكون لها تأثير على العلوم الاجتماعية. فالإيديولوجيا في نهاية المطاف تشتغل بالمشكلات الاجتماعية. إنها تجهد في جعلها بديهية أو إخفائها حسب الحالة، وتفضيل حلها، أو تعطل كل محاولة في هذا الإتجاه. [1]

والإيديولوجيا تكون من نمطين: دينية وسوسيوسياسية. الإيديولوجيا السوسيوسياسية هي نظرة للعالم الاجتماعي. إنها مجموعة من المعتقدات حول المجتمع، حول المكانة التي يحتلها الفرد في هذا المجتمع، وحول تنظيم الجماعة وعلى مراقبتها السياسية. هذه المعتقدات يمكن تصنيفها إلى أربعة أقسام:

1) -تأكيدات أنطولوجية حول طبيعة الشخص الإنساني والمجتمع. لأي نمط من الكائنات ينتمي الأشخاص (ماديا، روحيا، أو الإثنين معا) بأية طريقة يتجمعون من أجل تكوين الجماعات، وما هي هذه الجماعات.

2) -تأكيدات على المشكلات الاقتصادية والثقافية، والسياسية لمختلف أنماط الجماعات: على ماذا تقوم هذه المشكلات وما هي أولويتها.

---

[1] Mario Bunge , Epistémologie , Maloine S. a. editeur , 1983.

3) -أحكام قيمة على الأشخاص وأفعالهم، وكذا على المنظمات وأهدافها. ما هو حسن بالنسبة للمجتمع وما هو سيء له.

4) -برنامج الفعل من أجل حل المشكلات الاجتماعية وبلوغ مجموعة من الأهداف الفردية والاجتماعية[2] وعن العائق الإيديولوجي في العلوم الإنسانية. يقول هيلاري روز "العلوم الاجتماعية قابلة لأن تخترق بالإيديولوجيا، وأن تكون حتى مكتسحة كليا، وأن العلم الاجتماعي الرسمي يصبح بدوره سلاحا إيديولوجيا. فآلتوسير يرى أنه لا توجد ممارسة نظرية خالصة، علم عار تماما. العلم لا يخلو دائما من الإيديولوجيا ".[3]

ويرى جون بياجي أن العائق الإيديولوجي الذي يحول دون الوصول إلى معرفة موضوعية وربما كان هذا العائق هو الأهم والأكثر خصوصية فيما يتعلق بالفرق بين علوم الإنسان وعلوم الطبيعة. هذا العائق الكبير يرتبط عن قرب بصعوبات نزع التمركز الفكري. هذا العائق يقوم على فكرة أن العالم ليس أبدا عالما خالصا، ولكنه دائما ملتزم ببعض المواقف الفلسفية والإيديولوجية.

وإذا كان هذا الواقع ليس له إلا أهمية ثانوية في الأبحاث الرياضية أو الفيزيائية أو حتى البيولوجية، ففي العلوم الإنسان يكون له تأثير على بعض المشكلات المدروسة في هذه العلوم. فعلم النفس يختلف حسب الأوساط الثقافية، ولكن من غير تناقضات مقلقة، ذلك أن الاختلافات ترجع إلى تنوع المدارس وأكثر منه لاختلاف الإيديولوجيات. مع الاقتصاد وعلم النفس خاصة تشتد المواقف، حسب التيارات الإيديولوجية أو الفلسفة التي تدعم هذا التوجه أو ذاك في البحث، وحسب الميل إلى كشف هذا الوجه أو ذاك من الميادين المبحوثة. أو حسب أيضا وصولها إلى تعقيم هذا العلم أو ذاك بمقابلة بشكل ضمني أو حتى بشكل ظاهر. المثال الأول الصادم هو مثال الفلسفة التجريبية حيث التقليد يبقى حيا جدا في الإيديولوجيات الأنجلوساكسونية وحيث أن النتائج الحالية هو الحركة المسماة التجريبية أو الوضعية المنطقية هذه الفلسفة التجريبية لعبت دورا غير هين في تكوين وتطور عدة أوجه من العلوم الإنسانية يمنحها بعض التوجهات، فباعتبارها فلسفة أو تجسيدا للإيديولوجيا، لعبت التجريبية في بعض الحالات دورا توجيهيا. التجريبية لا تكتفي فقط بالتشديد على ضرورة التجريب في كل العلوم المنصبة على أسئلة الوقائع (علم النفس وغيره) ولكنها تضيف إلى هذا تأويلا خاصا للتجربة، سواء

---

[2]Ibid.

[3]Hilary Rose et Alu , L'ideologie de/dans la science , Editions du Seuil , Paris , 1977.

المتعلقة بالعالم أو بالذات الإنسانية عموما (موضوع الدراسات السيكولوجية والسوسيولوجية) باختزال هذه التجربة إلى تسجيل بسيط للمعطيات الملاحظة بدلا من النظر إليها مثل إستيمولوجيات أخرى كتنظيم فعال للأشياء، دائما موحدا لأفعال الذات ومحاولاتها للتفسير. [4]

من جهته محمد وقيدي يتناول مسألة الخلفيات الإيديولوجية للعلوم الاجتماعيةالاستعمارية المتعلقة بالمغرب من خلال دراسته لإنتاج عالم اجتماع هو روبير مونتاجيRobert Montaigne. إن دراسة الخلفيات الإيديولوجية لعلم ما تعني البحث في الشروط المعرفية والمجتمعية والتاريخية التي نشأ فيها هذا العلم وفي أثرها على تكون نظرياته ومفاهيمه.

والبحث عن الخلفيات الإيديولوجية للعلوم الاجتماعيةالاستعمارية لا يدعو إلى رفض هذا التراث الذي ننقده، لقد أمدتنا العلوم الاجتماعيةالاستعمارية المتعلقة بالمغرب بمعطيات تفيد إلى حدود بعيدة الباحث الاجتماعي الراهن. إن النقد الإديولوجي عندما يكتفي بأن يسم الفكر المضاد له بالإيديولوجيا يظل هو ذاته كذلك. إن النقد الموجه للعلوم الاجتماعيةالاستعمارية يكون وعيا بالسمة الإيديولوجية لفكر الغير أو لفكرة فترة حضارية أخرى.

تظهر السمة الإيديولوجية للعلوم الاجتماعية والاستعمارية في عدة مظاهر:

أ) -إن العلوم الاجتماعيةالاستعمارية هي استمرار للأبحاث الاجتماعية الغربية التي بدأت مع علم الاجتماع عند أوغست كونت. فقد دعا كونت في دروسه الوضعية إلى دراسة الظواهر المجتمعية في المجتمعات الأقل تقدما، وذلك اعتمادا على مسلمة مفادها أن الأقل تعقيدا يفيد في فهم الأكثر تعقيدا، وأن الباحث يقف في المجتمعات الأقل تقدما على حقيقة المراحل التي يمر منها أي مجتمع في تطوره قبل بلوغه المرحلة الوضعية التي بلغها المجتمع الغربي مع الثورة الصناعية. وهكذا انقسم علم الاجتماع الغربي على نفسه منذ البداية إلى علم الاجتماع المتعلق بالمجتمع الغربي ذاته، وإلى الأبحاث المتعلقة بالمجتمعات غير الغربية وهي الأبحاث التي من ضمنها علم جديد هو الأنتروبولوجيا. ويعتقد محمد وقيدي أن دراسة كتاب مثل الذي ألفه ليفي سيرول حول العقلية البدائية، يبرز لنا الاتجاه الذي سار فيه علم الاجتماع الغربي بعد أوغست كونت. ويعتقد أن العلوم الاجتماعيةالاستعمارية استمرار لهذا الاتجاه.

---

[4]Jean Piaget ,op.cit.

ب) –تظهر السمة الإيديولوجيا للعلوم الاجتماعيةالاستعمارية في إرتباطها بالأهداف العملية للحركة الاستعمارية. فالباحثون الاجتماعيون الذين صدرت عنهم مجموع الأبحاث التي يتكون منها علم الاجتماع الاستعماري كانوا مرتبطين بالسلطة الاستعمارية، يجرون أبحاثهم في خدمة مخططات وأهداف هذه السلطة. وأكثر من ذلك فإن كثيرا من الباحثين الاجتماعيين قد كانوا في الوقت نفسه جزء من السلطة الاستعمارية، كما هو الحال مع روبير مونتاني، ولذلك فإن المشكلات التي كان يتجه إليها البحث في العلوم الاجتماعية، كانت تفرضها حاجة السلطة الاستعمارية إلى معرفة تمكنها من التعرف على الطريقة التي ينبغي ان يكون عليها مسلكها إزاء المجتمع الذي هو موضوع هيمنة استعمارية. وهذا الارتباط بين البحث الاجتماعي وبين الأهداف العملية للسلطة الاستعمارية يعبر عنه بوضوح عدد من علماء الاجتماع. فقد انعقد سنة 1900 بباريس مؤتمر دولي لعلم الاجتماع الاستعماري.

وفي التقرير التمهيدي الذي حدد فيه أحد الباحثين أهداف هذا المؤتمر نجد قوله: " إن مؤتمر علم الاجتماع الاستعماري هو مؤتمر موضوعه دراسة المسائل الأخلاقية والمجتمعية المرتبطة بحركة الاستعمار[5]".لقد كانت الحركة الاستعمارية عندئذ في حاجة إلى البحث عما يدعم هيمنتها وإلى معرفة الخطوط العامة للسياسة التي يمكن أن تحافظ على هذه الهيمنة. ويمكننا القول بهذا الصدد أن العلاقة كانت جدلية بين المعرفة الاجتماعية كنظرية وبين السياسة الاستعمارية كواقع مجتمعي تاريخي. لقد بدأت الهيمنة الاستعمارية تدرك أن حكم الأهالي لا يستقيم إلا بمعرفة معمقة للغاتهم، وعاداتهم، وتقاليدهم وأخلاقهم. وكان الهدف النهائي للمعرفة الاجتماعية هي جعل الاستعمار مشروعا وأمرا مقبولا.

ت) –تبرز السمة الإيديولوجية للعلوم الاستعمارية في موقفها من ظاهرة الاستعمار، فإن تلك العلوم لا تضع أبدا هذه الظاهرة موضع سؤال. لقد أكد التقرير العام للمؤتمر العالمي المذكور أن ظاهرة التوسع الاستعماري يمكن النظر إليها من حيث هي ظاهرة لا مناص منها ولم يكن من الممكن تجنبها، وذلك لأنها نتيجة محتومة للنظام الرأسمالي وللتطور الاقتصادي للقرن التاسع عشر .

ومن جهة أخرى كانت تبدو ظاهرة الاستعمار في نظر علماء الاجتماع الاستعماريين وسيلة لتحديث المجتمعات التقليدية ونقل آثار الحضارة الغربية إليها بما يرافقها من مظاهر التقدم. واعتبارا لذلك كله، فلن يكون هنالك من مستقبل لظاهرة الاستعمار غير أن تستمر. وقد انتدب علم الاجتماع الاستعماري نفسه للبحث عن وسائل هذا الاستمرار.

---

[5] محمد وقيدي، العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، مطبعة فصالة، المحمدية، المغرب 1988.

بالنسبة لروبير مونتاني فقد ألف كتابه " التطور الحديث للبلاد العربية "، وقد تضمن عددا من المفاهيم العامة التي تتعلق بالبنيات المجتمعية في العالم العربي عامة، ولأنها تتعلق من جهة أخرى، بنوع العلاقات الحضارية العامة الناتجة بين البلدان العربية والعالم الغربي نتيجة لظهور ظاهرة الاستعمار.

أول هذه المفاهيم مفهوم الحماية، والذي يلعب على صعيد الإيديولوجيا مبررا لظاهرة الاستعمار ويجعلها مقبولة لا عند من هو محل لها فحسب، بل عند من يمارسها أيضا. كان المستعمر يريد أن يشعر نفسه بهذا المفهوم أنه يمارس في البلاد التي يستعمرها نقدا للآثار المدنية الغربية الحديثة. كتب أخرى للمؤلف: " البربر والمخزن في جنوب المغرب " وهو كتاب يتعرض فيه الكاتب لعلاقة القبائل البربرية بالمخزن، ثم " ثورة في المغرب " وهو كتاب يعرض فيه الكاتب لسياسته الاستعمارية في المغرب، و" نشأة البروليتاريا المغربية " وهذا الكتاب مؤلف جماعي أشرف على وضعه روبير مونتاني. وهو يبحث في نشأة البروليتاريا المغربية بالبحث في العوامل التي ساهمت في تلك النشأة وفي المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي نجمت عنها أو ارتبطت بها.

وفي كتابه " بؤس الإيديولوجيا " يبرز لنا كارل بوبر الخلاف بين المذهب التاريخي والمذهب الطبيعي المنهجي في علم الاجتماع حول علمية العلوم الإنسانية.

فثمة معارضة شديدة من طرف المذهب التاريخي للمذهب الطبيعي والمنهجي في علم الاجتماع، فيزعم أن بعض المناهج التي تتميز بها العلوم الطبيعية لا يمكن تطبيقها على العلوم الاجتماعية، وهذا بسبب الفوارق العديدة والعميقة بين هذه العلوم والعلوم الطبيعية. ويقول المذهب التاريخي أن القوانين الفيزيقية أو قوانين الطبيعة هي قوانين صادقة في كل زمان ومكان وذلك لأن عالم الطبيعة تسيطر عليه مجموعة من القوانين الفيزيقية التي لا تختلف باختلاف المكان والزمان. أما القوانين الاجتماعية فتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة. ورغم تسليم المذهب التاريخي بأن كثيرا من الظروف الاجتماعية النموذجية يعود إلى الظهور على نحو منتظم فهو ينكر أن يكون لانتظام وقوع الحوادث في الحياة الاجتماعية ما لنظيره في العالم الفيزيقي من طابع ثابت. وذلك لأن الحوادث الاجتماعية المنتظمة تعتمد في وقوعها على التاريخ، كما أنها تعتمد على الفوارق الحضارية، أي أنها تعتمد على موقف تاريخي معين. ومن ثم لا ينبغي للمرء أن يتكلم عن القوانين الاقتصادية مثلا من غير تقييد، وإنما يجوز له فقط أن يتكلم عن القوانين الاقتصادية في عهد الاقطاع أو القوانين الاقتصادية في مطلع العهد الصناعي وهكذا، أي يجب أن يذكر المرء دائما الفترة التاريخية التي سادتها في زعمه القوانين التي يتحدث عنها.

والحجج الرئيسية التي يبني عليها المذهب التاريخاني دعواه تتعلق بالتعميم والتجربة وتعقد الظواهر الاجتماعية، وصعوبة التنبؤات الدقيقة، وأهمية القول بالماهيات من وجهة النظر المنهجية. [6]

1- **التعميم**: يرى المذهب التاريخي أن إمكانية التعميم ونجاحه في العلوم الطبيعية راجعان إلى اطراد الحوادث الطبيعية وانتظامها بوجه عام، وهذا يسمح بالقول أن في الظروف المتماثلة تحدث أمور متماثلة، وهذا ممتنع في العلوم الاجتماعية لأن الظروف المتماثلة لا تنشأ إلا في الفترة التاريخية الواحدة. وهي لا تظل على حالها قط فترة بعد أخرى. وعليه لا يوجد في المجتمع اطراد طويل الأمد يصلح أن يكون أساسا للتعميمات.

2- **التجربة**: تستخدم العلوم الطبيعية منهج التجربة، أي أنها تتوسل إلى عزل الظواهر الطبيعية صناعيا والتحكم فيها حتى تتوصل إلى تحقيق الظروف المتماثلة مرة بعد أخرى، وما يترتب على هذه الظروف من نتائج معينة. وهذا المنهج ينبني على فكرة أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج. وهذا المنهج يمتنع تطبيقه في العلوم الاجتماعية بحسب دعوى التاريخانية. وذلك أنه ما دامت الظروف المتماثلة لا تتحقق إلا في حدود الفترة التاريخية الواحدة، فلن يكون لأية تجربة نجريها إلا دلالة محدودة جدا. ثم إن عزل الظواهر الاجتماعية صناعيا من شأنه أن يستبعد العوامل التي لها الأهمية العظمى في علم الاجتماع.

3- **الجدة**:المجتمع له تاريخ وهذا التاريخ يتميز بعدم تكرار الماضي، فالتاريخ لا يعيد نفسه. إنه يستحيل في الحياة الاجتماعية أن تبقى العوامل القديمة في الترتيب الجديد كما كانت عليه من قبل تماما. وحيث يستحيل التكرار التام فلا بد من ظهور الجدة الحقيقية. فهذه الجدة هي التي تمنع من تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على ظواهر الحياة الاجتماعية.

4- **التعقيد**: تتميز ظواهر الطبيعة بدرجة أقل من التعقيد ولكن في العلوم الاجتماعية هناك درجة كبيرة من التعقيد، وهو على نوعين: تعقيد ناشئ عن استحالة العزل الصناعي، وتعقيد راجع إلى أن الحياة الاجتماعية ظاهرة طبيعية تفترض الحياة النفسية للأفراد، أي علم النفس، وهذا بدوره يفترض علم الحياة الذي يفترض هو الآخر علمي الكيمياء والفيزياء.

5- **عدم الدقة في التنبؤ**: إن التنبؤ الاجتماعي يكون أمرا عسيرا جدا لا بسبب تعقد الأبنية الاجتماعية فحسب، بل أيضا بسبب ذلك التعقد الخاص الناشئ عن تبادل التأثير بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها.

---

[6] كارل يوبر، يؤسس الإيديولوجيا، تر. عبد الحميد صبرة، دار الساقي، بيروت، 1992.

6- **الموضوعية والتقويم:** المذهب التاريخاني يرى أن للميول والمصالح تأثير في مضمون النظريات والتنبؤات العلمية، فلا يمكن في العلوم الاجتماعية السيطرة على التحيز. ولذلك العلوم الاجتماعية نجدها لا تقترب إلا قليلا جدا من مثال البحث الموضوعي عن الحقيقة كما نصادفه في العلوم الطبيعية. فيجب أن نتوقع العثور في العلوم الاجتماعية على نفس الميول التي نجدها في الحياة الاجتماعية، كما ينبغي أن نتوقع تعدد وجهات النظر بقدر ما يوجد من مصالح.

7- **النزعة الكلية:** يعتقد التاريخانيون أن هناك سببا أعمق مما تقدم يمنع تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في العلوم الاجتماعية. فيقولون إن علم الاجتماع مثله مثل العلوم البيولوجية جميعا، أعني كل العلوم التي تنظر في الكائنات الحية، لا ينبغي أن يتبع في بحثه طريقة ذرية، بل يجب أن يسير على الطريقة المعروفة الآن بالطريقة الكلية. وذلك لأن موضوعات علم الاجتماع، وهي الجماعات، لا ينبغي أن ننظر إليها أبدا على أنها مجرد مجموعات من الأفراد. فالجماعة أكثر من مجرد مجموع أفرادها. وهي أكثر من مجموع العلاقات القائمة في أية لحظة بين أفرادها. ولكل جماعة من الجماعات تقاليدها ونظمها وشعائرها الخاصة بها.

8-الإدراك الحسي: يرى المذهب التاريخي أن علم الطبيعة يهدف إلى التفسير العلمي، أما علم الاجتماع فيهدف إلى إدراك الأغراض والمعاني. وفي علم الطبيعة تفسر الحوادث تفسيرا كميا محكما، ويكون هذا التفسير بواسطة الصيغ الرياضية. أما علم الاجتماع فيحاول فهم التطورات التاريخية بواسطة يغلب عليها الطابع الكيفي، فيعتبر التاريخ مثلا صراعا بين الميول والأهداف أو يلجأ إلى ما يسمى بالطابع القومي أو روح العصر.

وهذا هو السبب في أن علم الطبيعة يستخدم التعميم عن طريق الاستقراء، في حين أن علم الاجتماع ليس له إلا أن يستعين بالمشاركة الوجدانية عن طريق المخيلة. وهو أيضا السبب في قدرة علم الطبيعة على الوصول إلى القوانين الكلية وتفسير الحوادث الجزئية باعتبارها حالات خاصة لهذه القوانين، بينما لا بد لعلم الاجتماع من أن يقنع بإدراك الحوادث الفذة إدراكا حدسيا، وأن يكتفي بفهم دورها في المواقف المعينة الناشئة في إطار معين من صراع المصالح أو الميول أو المصائر. [7]

وينبغي التمييز بين ثلاث صور مختلفة لمذهب الإدراك الحدسي. الصورة الأولى تتعلق برد الحادث الاجتماعي إلى القوى التي تسببه أي التوصل إلى معرفة الأفراد والجماعات المتصلة بهذا الحادث. وما لكل منها من

---

[7] كارل يوبر، مرجع سابق، .

أغراض ومصالح. وما نستطيع تصريفه من قوة. والصورة الثانية تذهب إلى أبعد من معرفة الأسباب فينبغي علاوة على ذلك أن نفهم معنى وقوع الحادث الاجتماعي وأهميته.

أما الصورة الثالثة فتذهب بدورها أكثر مما تقدم ولكن دون أن تفرط في شيء مما يقول به المذهب في صورته الأولى والثانية. يقرر المذهب في هذه الصورة الثالثة أن إدراك معنى الحادث الاجتماعي وأهميته يتطلب منا أكثر من تحليل نشأته وآثاره، وقيمته في الموقف الذي وقع فيه. فمن الضروري زيادة على ما سبق أن نحلل ما وراء الحادث من اتجاهات وميول موضوعية تاريخية تسود الفترة التي حدث فيها. كما يجب أن نحلل مقدار ما يساهم به ذلك الحادث في العملية التاريخية التي تمخضت عن هذه الاتجاهات.

8- **المناهج الكمية:** يقول التاريخانيون أن الحوادث تفسر في علم الطبيعة تفسيرا كميا، محكما ومضبوطا وهذا التفسير بكون بواسطةالصيغ الرياضية. أما علم الاجتماع فيحاول فهم التطور التاريخي على نحو يغلب عليه الطابع الكيفي، كأن يحاول تفسيره بواسطة الميول والأهداف المتنازعة.

ولكن هذه الاعتراضات تعكس حقيقة واقع العلوم الإنسانية.يقول محمد وقيدي: " لا نعتقد أن الأمر كذلك لأنه في موازاة الواقع الذي ترسمه تلك الاعتراضات هناك نقدم للعلوم الإنسانية منذ نشأتها وحتى الآن. وهو تقدم لم يجعل هذه العلوم جزءا من الثورة التي عرفتها المعرفة الإنسانية منذ القرن التاسع عشر فحسب، بل جزءا من الثورة التي عرفها تطبيق المعارف النظرية في المجالات المختلفة لحياة الإنسانية، فللعلوم الإنسانية اليوم مظهرها التكنولوجي كما هو الأمر بالنسبة للعلوم الأخرى. لذلك لا ينبغي الوقوف عند منطق الاعتراضات، بل ينبغي تجاوزها جدليا باكتشاف الآفاق التي يرشدنا إليها منطق التقدم الحاصل منذ بدابات العلوم الإنسانية إلى الآن ". [8]

ومن أجل تجاوز منطق هذه الاعتراضات يجب معرفة مصدر هذه الاعتراضات. في الواقع إن هذه الاعتراضات تصدر أولا عن الاتجاهات الفلسفية المثالية والروحانية التي يزيد كل إكتشاف علمي جديد من التباعد بين أطروحاتها وبين مقتضيات الفكر العلمي، وتصدر هذه الاعتراضات ثانيا عن فهم خاص لعلاقة النموذج المنهجي في علوم الطبيعة بالمنهج في العلوم الإنسانية، حيث تفهم معايير العلمية في علوم الطبيعة كما لو كانت مقاييس ثابتة ونهائية للفكر العلمي مهما يكن موضوعه. لذلك تبدوا العلوم الإنسانية عندما تقاس بهذا المعيار موضوعا لاعتراضات متعددة.

---

[8] محمد وقيدي، مرجع سابق.

وتصدر هذه الاعتراضات ثالثا عن وجهة نظر سكونية إلى واقع العلوم الإنسانية، لا تأخذ بعين الاعتبار كثيرا من مظاهر التقدم التي تحققت في هذه العلوم، وكثيرا في الطرق المنهجية التي تجاوزت بها الصعوبات التي واجهتها في نشأتها وتطورها.

وتجاوزا للاعتراضات على إمكانية قيام دراسات علمية بالإنسان يقتضي توضيح موقف الفلسفات المثالية والروحانية من الثورة العلمية بصفة عامة، ويقتضي ثانيا تبيان معايير العلمية الخاصة بالعلوم الإنسانية، وأخيرا يقتضي أن نبين التقنيات المتعددة التي اعتمدها علماء الإنسان لتجاوز الصعوبات التي تعترضهم في ميدان دراستهم. فبالنسبة للقضية الأولى فإنه قد حدثت ثورات علمية في المجالات المتعددة بما في ذلك مجال الإنسان أدت إلى تهاوي أطروحات الفلسفات المثالية والروحانية، يكفي مثلا أن نذكر أن فرويد بتأويله للأحلام كظاهرة وبين مجموع الحياة النفسية اليومية، فإننا بذلك نسير في إتجاه تفسير واقعي للحياة النفسية الإنسانية، يخالف ما سلفه من تفسيرات غير علمية.

أما القضية الثانية فلا يجب أن نعتقد بمعايير ثابتة ونهائية للعلمية ونقول يجب تطبيق المنهج العلمي المطبق في العلوم الطبيعية بحذافيره، وفي هذا تعال عن خصوصية الظاهرة الإنسانية. لقد كان من اللازم أن يقع الوعي بأن للعلوم الإنسانية من حيث الظواهر التي تدرسها خصوصيات تنعكس على صورة المنهج فيها. يمثل المنهج عقلانية العلم، ولكن هذا لا يلزم جميع العلوم بأن تكون على نفس الصورة من العقلانية. من جهة أخرى يجب التأكيد بأنه حتى في العلوم الطبيعية جرت تطورات في المنهج وخطواته وإنطرحت بعض الإشكاليات بهذه الخطوات فمثلا في الميكروفيزياء أعيد النظر في مسألة الملاحظة ومبدأ الحتمية. فالملاحظة صارت لا تفصل عن وسيلة الملاحظة وبالتالي عن الملاحظ، كما أنه جرى طرح اللاحتمية في مقابل الحتمية.

أما القضية الثالثة فالعلوم الإنسانية كل منها تلمس طريقه الآمن نحو العلمية، وطبق مجموعة من التقنيات والأساليب المناسبة والمتوافقة مع خصوصيته وحتى تطبيق القياس على الظواهر الإنسانية صار أمرا شائعا كما في الديمغرافيا وعلم الاقتصاد.

ومن جهته بول موي يرد على كل الاعتراضات السابقة مبينا الطابع الوضعي للعلوم الإنسانية فيبين أنه منذ أن قال سقراط كلمته المشهورة اعرف نفسك أصبح التفكير في الإنسان من المهام التي يوجه الفيلسوف عنايته على الدوام. ولكن بازدياد شعور العلم باستقلاله وبإمكانيته، نمت فكرة وضع علوم إنسانية موازية لعلوم الطبيعة.

تشترك معها في الروح على الأقل، إن لم يكن في المنهج. وكثيرا ما كانت هذه العلوم تسمى بالعلوم الأخلاقية حيث يقصد بالأخلاقي، العقلي في مقابل المادي. ولكن التسمية المفضلة اليوم هي العلوم الإنسانية.

والعلوم الإنسانية على كثرتها تنقسم عادة إلى ثلاثة أقسام كبرى: علم النفس الذي يدرس الإنسان من حيث هو فرد، ويبحث في أفعاله وأفكاره وعواطفه، وما يكونه وما يفعله. والتاريخ يدرس ماضي البشر، والحوادث التي تتحكم فيه، أما علم الاجتماع فيلتزم بمعالجة الأمور من خلال هذا المنظور الجديد، فهو غالبا ما يدع العنصر الفردي جانبا لكي يدرس العنصر الاجتماعي. ولكن لم هذه الكثرة في العلوم الإنسانية ؟ إن هذه الكثرة ترجع إلى أن من طبيعة كل علم، ولا سيما علوم الطبيعة أن يتخصص ويسقل عن غيره بقدر ما يحرز من تقدم فمن الممكن أن يدرس الموضوع الواحد من زوايا مختلفة كل على حدة، تفي بمقتضيات وجهات نظر مختلفة.وتعبر عن حاجات مختلفة أو عن أساليب عملية متباينة. فكما أن الحجر يمكن أن يدرس من وجهة النظر الجيولوجية، أو الطبيعية الكيميائية، كذلك يمكن دراسة الإنسان باعتباره كائنا عضويا، أو شخصية أو محركا للتاريخ أو فردا في المجتمع. وعن امكانية قيام العلوم الإنسانية يتساءل بول موي هل يمكن أن يكون الإنسان موضوعا للعلم، إذا كان في الوقت نفسه صانع العلم ؟ وهل نستطيع أن نرجع الإنسان إلى مجرد شيء من الأشياء، دون أن نبخسه حقه تماما ؟

ويجيب " علينا أن نقرر بوضوح أن معرفة الإنسان قد أحرزت قدرا من التقدم ينبغي أن يعزى إلى العلم. فعلى حين أنه قد يكون من الضروري، في كل تفكير جديد، أن يستعاد البحث في المشكلات الميتافيزيقية المتعلقة بالموقف الإنساني والمشاكل الخاصة بالواجبات الأخلاقية مرة أخرى، فإن معرفتنا بالأصول النفسية للسلوك، بكل شروطه العضوية قد إزدادت وضوحا.

ولكن العلم يصل إلى القوانين، فهل يمكن أن يتوصل علم الإنسان إلى قوانين ؟ وهل يستطيع الاهتداء إلى تتابعاتسببية ؟ وهل تنطبق الحتمية على الإنسان ؟ الحق أن إمكان قيام العلوم الإنسانية رهن بهذا الشرط كما هي الحال في سائر العلوم.

والواقع أن من الممكن أن يكون الإنسان موضوعا لعلم وضعي، لأنه يمكن أن يخضع لملاحظة منهجية، ولأن سلوكه، وهو كائن فردي، يتم عن اطرادات منتظمة وعن صور إجمالية تشهد بوجود طبيعة بشرية يمكن تعميمها. ولأن سلوكه ليس فرديا فحسب، بل هو اجتماعي أيضا، ومن ثم يمكن تحديده موضوعيا على نحو ما

ينبئنا علم الاجتماع، وأخيرا لأن الحرية إن كانت مضادة لعبودية الأهواء من الوجهة الأخلاقية وللتقدم المحتوم من الوجهة الميتافيزيقية، فإنها لا تتنافى مطلقا مع الحتمية والتي تحاول علوم الإنسان الكشف عنها ".[9]

2-الموضوعية في العلوم الإنسانية:

يذهب صلاح قنصوة إلى أن الموضوعية هي المشكلة الأساسية لعلوم الإنسان حيث لم يقف فهمه للموضوعية عند دلالتها السلبية التي تجعلها إمتناعا عن التأثر بالتحيزات، بل جعلها المحور التي تدور حوله جهود العلماء في التصدي للتحديات والصعاب التي تواجه البحث في العلوم الإنسانية من جهة النوعية الخاصة بموضوع البحث نفسه، ومن جهة علاقة الباحث بهذا الموضوع. وبهذا تصبح قضية الموضوعية في هذه العلوم هي بعينها قضية تأسيس المشروع العلمي من حيث تطور طبيعته، وإمكان قيامه، وطرق تحققه [10]. وكل من يعرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للصعاب التي تواجه هذه العلوم لكي تبلغ مستوى العلوم الطبيعية ونجاحها أو تتمثل روحها وطابعها.

تناول الموضوعية يقتضي التميز في دراستها بين دلالات ومستويات متباينة.

فأما دلالتها فتبرز في مقدمتها دلالتها الأكسيولوجية (القيمية) الذائعة الشهرة، وهي تعد الموضوعية تجردا عن حكم من أحكام القيمة. ودلالتها الإبستمولوجية (المعرفية) التي تعنى بالصلة بين الذات العارفة والموضوع المعروف. وهي لا تعني مجرد القول بمعرفة الأشياء على ما هي عليه. وفي ساحة الدلالة الإبستمولوجية يتشعب النزاع بين ضروب الواقعية والمثالية وبين النزعات التجريبية والحدسية وبين صور الإرتيابيةوالدوجمائية. وهناك الدلالة السيكولوجية متى كانت الموضوعية تمحيصا لأثر العوامل النفسانية في تشكيل المعرفة.

وأخيرا دلالتها الثقافية التي تشير إلى الاتفاق أو التواضع حول المعايير والتدابير السائدة في المناخ الفكري عند موضوع الدراسة بحيث تؤسس التعريفات والمفهومات وسائر الخطوات والأدوات على طائفة من الاجراءات والتصورات التي يتفق المجتمع العلمي في هذا الوقت أو ذاك على الالتزام بها لكي توفي شروط التحقيق والاثبات.

أما مستويات دراسة الموضوعية في العلوم الإنسانية فتنقسم إلى مستويين رئيسيين: المستوى الأنطولوجي الذي يتصل بالمحتوى العياني لعناصر النظرية العلمية. وثانيهما المستوى الميتودولوجي الذي يتعلق بالمنحنى المنهجي

---

[9] بول موي، المنطق وفلسفة العلوم، تر: فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ب س.

[10] صلاح قنصوة، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1984.

في دراسة موضوعات البحث. فبينما يتقوم المستوى الأول بالإجابة عن السؤال: ماذا ندرس؟ يتقوم المستوى الثاني بالإجابة عن السؤال: كيف ندرس ؟

المستوى الأنطولوجي هو الذي نناقش في نطاقه دعاوي أصحاب النزعة الموضوعانية Objectivisme والنزعة الذاتية Subjectivisme فيما يتعلق بإمكانية وجود الوقائع مستقلة خارج عقل الباحث. فالموضوعانيون يلحون في نظرياتهم على ما هو ظاهر ومشترك ومحتوم وليس للخبرة الذاتية الفردية فيه نصيب في إنشائه. والذاتيون لا يعترفون إلا بما يؤلفه الوعي الإنساني والخبرة الذاتية من أفعال أو وقائع أو تجارب حية. الموضوعانيون يعنون بما هو سلوك ظاهر صريح، يتوجه الذاتيون إلى ما تتطلبه الوقائع من وعي وإرادة وبواعث لا تنكشف إلا عن طريق مناهج التفهم. والمشاركة المتعاطفة وغيرها. والاختلاف بين الموضوعانيين والذاتيين هو اختلاف يتعلق بوجهة النظر إلى طبيعة الواقعة أو الظاهرة الإنسانية والاجتماعية.

وفي المستوى الميتودولوجي يتفاوت تقدير أثار التحيز في بحث الإنسان والمجتمع، وتتمايز أساليب الدراسة ومناهجها. وهنا تبرز الثنائيات المأثورة في تصنيف العلوم الإنسانية. فنجد مثلا تقسيم فندلباند لها إلى علوم إيديوجرافية وعلوم نوموطيقية، فالأولى تقتصر على وصف الأنماط وإلى حالات الفردية ومقارنتها، بينما تتطلع الثانية إلى إقامة القوانين العامة.

الموضوعية من الخارج: الواقعة:

يمكن التمييز في ما يتعلق بالواقعة في تناول مشكلة الموضوعية بين أصحاب النزعة الطبيعية التي لا ترى فرقا بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وتضم هذه النزعة الوضعية باتجاهاتها المتعددة كالنقدية التجريبية والنزعة الفيزيائية والوضعية المنطقية، كما تنتسب إليها النزعة الإجرائية والسلوكية.

الواقعة شيئا خارجيا مستقلا: (أميل دوركايم):

كان دوركايم أكثر الباحثين إفصاحا عن الصلة بين الواقعة والموضوعية، ولكنه جمع في تناوله للموضوعية العلمية بين تصورها وصفا للواقعة يجعلها شيئا خارجا مستقلا عن الباحث، وبين تصورها شرطا للالتزام بالمنهج العلمي يجنب الباحث التأثر بعوامل التحيز في دراسته للواقعة.

والقضية التي تشكل القاعدة في منهجه هي اعتبار الوقائع الاجتماعية على أنها أشياء، ولا يعني هذا أن الوقائع الاجتماعية أشياء مادية، ولكنها ظواهر قابلة للتفسير والتكميم، وأننا ننزع في دراستها وقد التزمنا بأن

معرفتها على ما هي عليه، ومعرفة خصائصها المميزة وعللها المجهولة التي تقوم عليها لا يمكن أن تكشف عن طريق الاستبطان أي التأمل الذاتي.

وإلى جانب الوجود الخارجي المستقبل للواقعة الاجتماعية يضيف إليها دوركايم صفة القهر فهي آمرة قاهرة تفرض نفسها على الفرد شاء ذلك أم لم يشأ.

يوجز دوركايم تعريفه للواقعة الاجتماعية بقوله: " إنها كل ضرب من العمل (أو السلوك) ثابت كان أم غير ثابت، وقابلا لأن يمارس على الفرد قسرا خارجيا، أو بعبارة أخرى، هي ما يكون عاما على إمتداد مجتمع له وجود خاص، ويكون مستقلة عن تجلياتها (أو مظاهرها) الفردية ". [11]

والقاعدة الثانية هي: " يجب أن لا نتخذ موضوعا للبحث قط إلا ما كان طائفة من الظواهر التي سبق تعريفها بخواص خارجية معينة تكون مشتركة بينها، وأن يجري نفس البحث على كل ما ينطبق عليه هذا التعريف من ظواهر ". [12]

فنحن مثلا ندرج طائفة من الأفعال نطبق عليها عنوانا مشتركا ليكن الجريمة مثلا، ونجعل من الجريمة التي عرفناها على هذا النحو موضوعا لعلم خاص هو علم العقاب وهكذا نصنع في سائر العلوم .

والقاعدة الثالثة: " عندما يشرع عالم الاجتماع في استكشاف نظام معين من الوقائع الاجتماعية، فعليه أن يبذل جهده في النظر إلى هذه الوقائع من الجهة التي تتمثل فيها معزولة عن تجلياتها ومظاهرها الفردية، ويمكن أن نتبين الافتراضات التي تقوم عليها النزعة السوسيولوجية لدى دوركايم. أولها هو وحدة الطبيعة وثانيهما هو أن الظواهر الاجتماعية جزء من العالم الموضوعي للطبيعة، أي أنها واقعية، وثالثها هو أن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانينها ومبادئها الخاصة التي هي قوانين ومبادئ طبيعية، ويترتب على هذا إمكان خضوع الظواهر للبحث العلمي، وبالتالي لقوانين البحث العلمي وقواعده التي أهمها مبدأ العلية.

الواقعة: معطى حسيا مقيسا: " الوضعيات المحدثة والسلوكية ": شغل رواد هذا الاتجاه بتأكيد وحدة العلم عبر وحدة المنهج التجريبي الذي يمكن أن يطبق على كل جوانب الكون ومن بينها الإنسان والمجتمع إذا أريد لهما أن يخضعا للدراسة العلمية.

---

[11] المرجع نفسه.

[12] المرجع نفسه.

ويصطلح أحيانا على تسمية هذا الإتجاه بالتجريبية العلمية التي تندرج تحتها جماعات وأشخاص تنتمي إلى نزعات ومذاهب كثيرة أهمها الوضعية المحدثة والنقدية التجريبية، والوضعية (أو التجريبية) المنطقية، والاجرائية، والسلوكية.

ولدى أصحاب هذه النزعات لا تصنف العلوم إلى علوم طبيعية وإنسانية، لأن موضوع الدراسة لا شأن له بتمييز علم من آخر ما دامت تتوجه جميعا إلى الوقائع. ولذلك تنقسم العلوم إلى فئتين كبيرتين: الأولى: صورية وهي تضم المنطق والرياضيات، والثانية، العلوم الوقائعية وتضم معا علوم الطبيعة والإنسان والمجتمع ... فالعلوم الاجتماعية ليس لها مناهج تميزها عن العلوم الطبيعية، فالإجراءات العلمية الأساسية واحدة في كليهما وهي الملاحظة والوصف والقياس والإحصاء، وإكتشاف القوانين وصوغ النظريات.

الموضوعية من الداخل " الماهية ":

بينما يؤكد أصحاب الاتجاه السابق أنه لا فرق بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تأكيد الخلاف بينهما ويتوجهون بصراحة جسورة إلى قلب المشكلة توطئة لتأسيس جذري للعلوم الإنسانية وتقديم حل يعتقد معظمهم أنه الحل النهائي اليقيني الوحيد. ولما كانت العلوم الإنسانية مختلفة بموضوعها عن العلوم الطبيعية فهي مختلفة عنها أيضا بمنهجها. والذي يفرق العلوم الإنسانية عن العلوم الطبيعية أمران يتصلان بالموضوع والمنهج معا، أولهما الطبيعية النوعية للظاهرة الإنسانية وثانيهما العلاقة الخاصة بين الباحث وموضوع بحثه. ففي الموقف الوقائعي السابق نجد افتراضا مضمرا أو معلنا أحيانا هو التسوية والمعادلة بين الإنسان وبين موضوعات الطبيعة أما الموقف الراهن فيبدأ بالإعلان عن أفكاره لهذا الغرض وإبداله بما يناقضه. فإذا ما خضعت مظاهر السلوك الخارجي الطبيعية للإنسان لمنهج مشترك فثمة ما يند عن هذا الخضوع للمنهج الطبيعي وهو الذي يعين على الأصالة الموضوع الخاص للعلوم الإنسانية وهو الذاتية. وينبغي هنا أن نفرق بين دلالتين للذاتية فيما يتصل بالدراسات الإنسانية، إحداهما وهي الأشهر هي التي نجدها لدى من يعارضون أصلا إمكانية قيام علوم للإنسان والمجتمع، كموضوع مشروع للعلم، تتحدد بتصور خاص للإنسان، وتناول معين يحرص على النفاذ إلى داخل الظاهرة الإنسانية. فالوجود الإنساني أو الظاهرة الإنسانية على كافة مستوياتها تتعين بالوعي الذي يقصد إلى المعنى ويهدف إلى القيمة من خلال تجربة معاشة لها تاريخيتها الخاصة المتفردة في الزمان والمكان. وعلى ذلك فعلى البحث أن يستنبط طرائقه التي تيسر له النفاذ إلى هذا الداخل وإلى بلوغ الموضوعية عبر تفهم مباشر يمضي بالباحث إلى الأساس الصلب الذي يقيم عليه تفسيراته وتأويلاته للظاهرة الإنسانية والاجتماعية.

1- الموضوعية تفهما للمعنى في التجربة المعاشة: فيلهالم ديلتاي :

كان لديلتاي الفضل في البيان الواضح لتفرقة حاسمة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية بطريقة جديدة لم تأت تقليدا أو إمتدادا لوجهة نظر سابقة. وهو يطلق اسم علوم الروح على العلوم الإنسانية.

يرى ديلتاي أن موقف العلوم الإنسانية يواجه مشكلتين: الأولى هي أن العلوم الإنسانية ما يزال يعوزها تصور واضح ومتفق عليه عن أهدافها ومناهجها المشتوكة والعلاقات بينها، إذا ما قورنت بما هو سائد في العلوم الطبيعية.

والثانية هي أن العلوم الطبيعية تزداد منزلتها ومكانتها نموا وإطرادا بحيث ترسخ في الرأي العام مثل أعلى للمعرفة لا يتلاءم مع التقدم في العلوم الإنسانية. وقد اتخذت طائفتان من المفكرين والباحثين من هذه المسائل وجهتين مختلفتين من النظر هما المثاليون والتجريبيون، وهما لا يبعثان على رضا ديلتاي.

فأما المثالية فقد نشأت واستمرت في جو من الفتور أو العداء تجاه العلم الطبيعي، وميزت بين نمطين من البحث، النوموتيطيقي الذي يتطلع إلى القوانين وهو ما يسود في العلوم الطبيعية، والأيديوجرافي الذي يصف ويقارن الأفراد والنماذج وهو الذي يسود التاريخ والعلوم الثقافية، بحسب ما ذهب فندلباندوريكرت ولم يقنع هذا التصنيف ديلتاي لأن هذا التصنيف عاجز عن الاستيعاب والتمييز، ففي الفلك والجغرافيا وهما علمان طبيعيان نما عنصر أيديوجرافي بارز كما أن التاريخ والعلوم الثقافية لا ترفض الاعتراف بالقوانين العامة.كما أن هذا التصنيف يخرج علم النفس والاقتصاد من العلوم الإنسانية لأن هذين العلمين يسعيان إلى صوغ القوانين لذلك لم يكن هذا التصنيف المثالي قادرا على استيعاب العلوم الإنسانية التي يعتقد ديلتاي أنها تمثل وحدة متكاملة تضم علم النفس والاقتصاد بطبيعة الحال. ويضيف ديلتاي أن الطريقة السديدة بتصنيف فروع المعرفة لابد أن تقوم على أساس من موضوع الدراسة وليس على أساس المنهج.

يركز ديلتاي على التفهم بوصفه الواقعة أو الحقيقة التي يجب أن تشيد عليها المعرفة في العلوم الإنسانية وهنا نجد أنفسنا في قلب مشروعه العلمي، فلأن العلوم الإنسانية جميعا معنية بالإنسان فثمة سمة منهجية مشتركة مميزة هي اعتمادها على التعبير والتفهم. ويرتبط التفهم عند ديلتاي على نحو دقيق بـ " التعاطف بالتعايش " أو المشاركة الوجدانية. ورغم أنهما يمضيان معا عادة فإنهما ليس شيئا واحدا. فأن تتفهم هو أن تعرف ما يجربه شخص ما، من خلال نسخة من تجربته، التي هي رغم أنها تحيا في وعي، إلا أنها مسقطة فيه ومدركة على أنها ما يخصه هو وليس ما يخصني. ولكن أن تتعاطف بالتعايش هو أن يكون لي شخصيا تجارب مماثلة لتجارب الشخص الآخر،

ومرتبطة بها كأن تبتهج لفرحه وأن تبكي معه في حزنه. وليس من السهل في العادة أن تتفهم دون مشاركة وجدانية، سواء كان الشخص المفهوم شخصا واقعيا، أو شخصية في مسرحية أو رواية.

ومن الفروق المهمة بين العلوم الإنسانية والطبيعية أن الأخيرة خالية من القيمة، ويعد تحررها من القيمة حصنها المنيع لموضوعيتها، وربما حاول البعض أن يشتري العلوم الإنسانية الموضوعية بهذا الثمن، غير أن هذا مناقض لطبيعتها الأصلية لأن كل تفكير في العلوم الإنسانية هو تفكير أكسيولوجي. فهي تنتقي وقائعها وتصوغ مسائلها من موقف القيمة. وكل فعل هو محاولة عن قصد وروية، أو غير ذلك لبلوغ غاية أو هدف. وما يميل إلى تعضيد غاياتنا نسميه خيرا، وما يحبطها نسميه شرا. وهذا هو أساس مقاييسنا للقيمة.

2- الموضوعية بين النمط المثالي والحيدة الأخلاقية: ماكس فيبر :

كان ماكس فيبر أوفر رفقائه تصريحا وأشدهم إبرازا للمشكلات الأساسية في بحث قضية الموضوعية ومحاولة تحقيقها في العلوم الإنسانية أو العلوم الثقافية بحسب تسميته المفضلة التي تتلمذ فيها على ريكرت بوجه خاص. ويمكن أن نوجز هذه المشكلات في مشكلتين: تتعلق الأولى بالصلة بين المفهومات والقضايا السوسيولوجية العامة من جهة، والواقع التاريخي العيني من جهة أخرى، وتتصل المشكلة الثانية بالعلاقة بين المواقف لتقويمية أو الأحكام المعيارية من ناحية، وبين المعرفة التجريبية أو العلمية من ناحية أخرى.

وقد قدم فيبر للمشكلة الأولى حلا يقوم على أساس ما أطلق عليه مصطلح "النمط المثالي"، كما اقترح حلا للمشكلة الثانية اقترن باسمه كثيرا هو الحيدة الأخلاقية.

ينكر فيبر على التحليل العلمي للثقافة، أي الظواهر الاجتماعية أن يكون موضوعيا على نحو مطلق. ولكن على أن يعني التحليل الموضوعي للحوادث الثقافية ذلك التحليل الذي يقوم على مثل أعلى للعلم يرد فيه الواقع التجريبي إلى قوانين فهذا في نظره أمر خلو من المعنى. فهو إذن لا ينكر الموضوعية بقدر ما ينكر طرازا معينا منها لا يميز بين موضوعات العلوم الثقافية وموضوعات العلوم الطبيعية. فالتحليل العلمي للثقافة المردود إلى القوانين لا يعد خلوا من المعنى لأن الحوادث الثقافية أو الروحية أقل خضوعا لحكم القانون موضوعيا بل هو خلو من المعنى لأسباب أخرى. فأولا معرفة القوانين الاجتماعية ليست معرفة للواقع الاجتماعي، بل هي بالأحرى واحدة من بين معونات متعددة تستخدمها عقولنا لبلوغ هذه الغاية أي معرفة الواقع الاجتماعي. وثانيا لأن معرفة الحوادث الثقافية لا يمكن إدراكها إلا على أساس قاعدة من الدلالة أو الأهمية التي توليها لتجمعات عينية من الواقع في مواقف عينية فردية.

إن الإناطة بالقيم هي الفارق الذي يميز العلوم الإنسانية عن العلوم الطبيعية. فالعلوم الثقافية بحسب تعريف فيبر على العلوم التي تحلل ظواهر الحياة على أساس من دلالتها أو أهميتها الثقافية.

يتحدث فيبر عن العملية ولكنها لا تؤدي عين الوظيفة ولكن تؤديها في العلم الطبيعي لأن الظواهر الثقافية ظواهر فردية كيفية. وحينما يتعلق الأمر بفردية الظاهرة فإن مسألة العلية لا تكون مسألة قوانين ولكن مسألة علاقات علية عينية فردية. فهي ليست إدراجا كحادثة تحت عنوان عام بوصفها حالة ممثلة، ولكنها عزو واسناد لحادثة كنتيجة مترتبة على تجمع أو تشكيل معين.

الموضوعية في الرد إلى الذات والقصد إلى الموضوع: فينومينولوجياهوسرل:

لم يهتم هوسرل بقضية التمييز بين العلوم الطبيعية والإنسانية فحسب، ولم يقنع بتأسيس العلوم الإنسانية، بل كان مهتما بوضع الأسس المطلقة للمعرفة الإنسانية بإشعال ثورة جديدة في الفلسفة، وتأسيس علم جديد هو الفينومينولوجيا يكون بمثابة الأساس القبلي أو الأولي لكل علم، ولهذا نجده يقدم برنامجا طموحا وحافلا يجمع بين المنهج والمذهب. ولهذا بدأ عمله من نقد التجربة والعقل معا ليمضي بعده إلى تأسيس العلم مرة واحدة وللأبد.

ورغم أن هورسل فيلسوف إلا أن نظريته الخاصة للفلسفة بوصفها علما دقيقا، وأساسا لكل العلوم، هي التي تجعلنا نفرض وجهة نظره، ولنا أمران شفيعان لنا: الأول حرصه وشفعه بالحديث عن الموضوعية التي قلما تغيب، هي أو مشتقاتها، عن صفحة من صفحات مؤلفاته وبحوثه. والثاني تناوله لعلم النفس كما يتناوله الباحث المتخصص. والفينومينولوجيا هي علم الظواهر، وسائر العلوم كما هو معلوم منذ زمن قديم تعالج الظواهر. هكذا يشار إلى علم النفس بوصفه علما للنفس كما يكون العلم الطبيعي علما للمظاهر أو الظواهر الفيزيائية. كذلك التاريخ هو علم التاريخي كما أن العلوم الثقافية علوم الظواهر الثقافية، وبالمثل تكون كل العلوم التي تعالج ضروب الواقع. غير أن الأمر مختلف في كلمة ظاهرة عندما تستخدم في الفينومينولوجيا بقدر اختلاف ما تحمله من معان، فإذا كانت الفينومينولوجيا تتناول أيضا كل هذه الظواهر، وبكل معانيها إلا أنها تعالجها من وجهة نظر مختلفة من شأنها أن تعدل وتحور بطريقة حاسمة كل ما يحمله هذا اللفظ من معنى في تلك العلوم. فهوسرل يرى ضرورة الأخذ بطريقة تختلف عن وجهة نظر الموقف الطبيعي، من أجل بلوغ الموضوعية. إن الموقف الطبيعي بسذاجته هو الذي يكون محل هجوم هوسرل، وهو الذي تصدر عنه النزعة الطبيعية السائدة في العلوم الإنسانية، والتي وضعت بدورها هذه العلوم في أزمة يصعب الخروج منها. لقد نزل هوسرل نفسه لوضع الأسس والمبادئ لكل من الفلسفة والعلم التي من شأنها أن تحقق على نحو حاسم ونهائي كل ما هو ضروري للوصول إلى فهم سليم من شأنه أن يوضح كل

معرفة تجريبية. وكل معرفة على وجه عام. فكأنه حاول بضربة واحدة أن يقضي على الشك والنسبية في كل مجالات المعرفة ليقيم من أنقاضها الموضوعية في الفلسفة والعلم على السواء.

على أن الموقف الطبيعي هو ذلك الموقف الذي يسلم في سذاجة بوجود العالم الخارجي دون أن يتوجه إليه أولا بالشك وتعليق الحكم. ويترتب عليه النظر إلى الذات مقابلا للموضوع كما ينجر عنه تلك الثنائيات في الفلسفة مثل الحقيقة والظهور والجوهر والغرض، والشيء في ذاته والظاهرة، وهي ثنائيات أسهمت في إنشاء المذاهب المتعارضة كالمثالية الواقعية والعقلانية والتجريبية التي قامت بدورها في عرقلة مسيرة الفلسفة نحو غايتها لكي تكون علما محكما.

والنزعة الطبيعية التي نشأ عنها الموقف الطبيعي هي التي لا ترى شيئا سوى الطبيعة والطبيعة الفيزيائية أولا. وكل ما هو موجود إما أن يكون هو نفسه فيزياء وإما يكون نفسيا. على أن هذا النفسي ليس سوى متغير يتوقف في وجوده على الفيزيائي، ولن يكون في أحسن الأحوال غير ظاهرة ثانوية تلازم الفيزيائي على نحو متواز. وذلك لأن كل موجود إنما ينتمي إلى طبيعة نفسية–فيزيائية أي محدد بقوانين محكمة تحديدا قاطعا. والطبيعة الفيزيائية في النهاية تنحل إلى مركبات من الإحساسات. وعلم النفس الذي انبنى على النزعة الطبيعية التي لم تر فيه سوى علم نفس سيكوفيزيائي عاجز عن تقديم الأسس للمباحث الفلسفية الأخرى التي يتعين عليها الاهتمام بالمبادئ الخالصة لعملية وضع المعايير في المنطق والقيم والسلوك.

إن العلم الطبيعي وعلم النفس كلاهما يقومان من وجهة النظر الطبيعية على مسلمة مفادها أن لا علم سوى ما استند على التجربة وبلغ القوانين المحكمة. ولذلك يجب وضع التجربة موضع تساؤل في نظر هوسرل. كيف يمكن للتجربة بوصفها شعورا أن تعطي موضوعا أو تتصل به ؟ كيف يمكن للتجارب أن تبرز أو تصحح بعضها البعض على نحو متبادل، وليس فقط أن تفند أو تؤيد بعضها البعض على نحو ذاتي ؟

إن الموضوعية التي تكون موجودة في نطاق المعرفة يجب أن تتم من خلال الشعور. من المطلوب القيام بدراسة للشعور في مجموعه لأنه يدخل بسبب جميع أشكاله في الوظائف الممكنة للمعرفة. وبقدر ما يكون كل شعور " شعورا بـ " فإن الدراسة الماهوية تتضمن كذلك دراسة دلالة الشعور بما هي كذلك وعلى دراسة موضوعية الشعور بما هي كذلك أيضا. وعلم دراسة الشعور هو الذي يأخذ اسم دراسات فينومينولوجية.

فإذا كان علم النفس مهتما بالشعور التجريبي أي الشعور من وجهة النظر التجريبية، والشعور بوصفه موجودا هناك في مجموع الطبيعة، فإن الفينومينولوجيا تعنى بالشعور الخاص أي الشعور من وجهة نظر

الفينومينولوجيا، ويترتب على ذلك أن يكون علم النفس على صلة بالفلسفة. إن تحليل الشعور الذي يشرط ويؤسس المعرفة التجريبية في علم النفس هو التحليل الفينومينولوجي للماهية عند هوسرل.

وهكذا ينتهي هوسرل إلى منهج ومذهب يقوم على الرد إلى الذات حيث يتم حدس ظواهر العالم وماهياته. ولا يتم هذا الحدس إلا في إطار قصدية الشعور. فهي عملية اكتشاف للموجودات وليست عملية استنباط أواستدلال لأنها تسبق كل استنباط. فالرد هو المنهج الرئيس الذي يحدد المجال المميز للفينومينولوجيا ويثير المشكلات في نطاقه ويضع المبادئ الأساسية. ففيه يبدو لنا العالم كظاهرة مباشرة للشعور الخالص، وتتجلى ماهية الشعور بوصفها شعورا بشيء ما، وهنا تتعين مهمة الفينومينولوجيا كوصف وبنية الشعور الخالص في علاقته بموضوعات العالم، واستخلاص معنى الظواهر بإرجاعها إلى البنية المقابلة لها من الشعور الخالص. والرد يفضي إلى القصدية التي هي أسلوب وجود الشعور أو البنية الأساسية للذات. وللقصدية أقانيم ثلاثة هي مقوماتها التي يسميها هوسرل أحيانا بالقصديات فهناك الهيولى أو المادة الأولية وتتألف من المحتويات المحسوسة، والنويسيس أو فعل الفكر، وهي الصورة بالمعنى الأرسطي وهو الذي يهب الصور والمعاني لمعطيات الحس. فإذا كانت الهيولى تشير إلى الانفعالية فإن النويسيس تشير إلى الفعالية وهما معا يكونان عنصري التجربة المعاشة. غير أن الطابع القصدي للتجربة المعاشة يكتمل بقصدها دوما وبحسب ماهيتها إلى موضوع هو النوييما أو موضوع الفكر. فهذه هي أقانيم القصدية الثلاثة.